

تحضيرات بناء الأسرة في بلاد المغرب والأندلس ما بين القرنين (5-6هـ/11-12م) من خلال النوازل الفقهية

Family construction preparations in the Maghreb and Andalusia between the two centuries (5-6 Hijri/11-12 AD) through the books of controversial issues in Fiqh

موسى هوارى

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02، (الجزائر)،
moussa.houari@univ-alger2.dz

دلال هيصام (*)

جامعة يحيى فارس المدينة، (الجزائر)،
haissam.dalal@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/ 24 تاريخ القبول: 2023/10/ 26 تاريخ النشر: 2024/01/ 25

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على تحضيرات بناء الأسرة في كل من بلاد المغرب والأندلس ما بين القرنين (5-6هـ/11-12م) من خلال كتب النوازل الفقهية، باعتبارها مرآة عاكسة للواقع المعاش في المجتمع المغربي والأندلسي على حد سواء، والذي اتضح من خلالها أن تحضيرات بناء الأسرة عادة ما كانت تبدأ بالخطبة التي تعتبر من أهم مراحل بناء الأسرة، إذ تعد أول خطوة لحصول الرضا والقبول بين الزوجين، وتكوين صورة واضحة لهما، والملاحظ أيضا أن الخطبة عادة ما كانت تخضع لمجموعة من المعايير التي تحكمت في عملية اختيار الزوج لزوجته، والتي إما حددت بقاعدة شرعية، أو ارتبطت بالعادات والتقاليد السائدة في بلاد المغرب والأندلس آنذاك، ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أيضا أن المرأة كانت تُستأذن في أمر زواجها في غالب الأحيان، على الرغم من أن الأعراف السائدة حينها كانت قائمة على أن يتولى الولي أمر تزويج ابنته دون الحاجة إلى أخذ رأيها، وذلك باعتباره الناظر لها، والمعارف بمصلحتها.

الملخص

الكلمات الدالة: الخطبة؛ الأسرة؛ الزواج؛ الأندلس؛ بلاد المغرب؛ النوازل؛ المرأة.

Abstrac:

This study aims to attempt to shed light on the family construction preparations in the Maghreb and Andalusia between the two centuries (5-6 Hijri/11-12 Ad) through the books of controversial issues in Fiqh as a mirror reflective of the living reality in the Maghreban and the Andalusian society, from which it became apparent that the family's construction usually used to start with the sermon which is one of the

* المؤلف المرسل.

most important stages of family construction. It is the first step to acquire satisfaction and consent between spouses and make a clear picture of them. It is also noted that the sermon was usually subject to a set of criteria that governed the process of the husband's choice of his wife, which either were identified by a legal rule, or were associated with customs and traditions prevailing in the Maghreb and Andalusia at the time. One of the conclusions reached through this study is that, although the prevailing customs at the time were that the father would marry his daughter without having to take her opinion, as being her supervisor and who knows her Best interest, the woman often was asked about her marriage.

Keywords: Sermon; Family; Marriage; Al-Andalus; Al-Maghrb; Woman.

1. مقدمة :

يعتبر موضوع الزواج وبناء الأسرة في بلاد المغرب والأندلس من أهم المواضيع الجديدة بالدراسة، وذلك باعتبار الأسرة النواة الأولى لتكوين المجتمعات وصلاتها، ولذلك نجد أن الدين الإسلامي أكد على أهمية النكاح، نظرا لما له من أثر على تحصيل الفرج، وحفظ النسب، وهو ما تم الوقوف عليه من خلال مختلف النوازل المعروضة على فقهاء القرنين 5-6هـ/11-12م، ولأجل بناء أسرة على أسس متينة، ووفق منهج إسلامي صحيح جرت العادة في كل من بلاد المغرب والأندلس، أن يمر الزواج بمراحل معنية، بداية من الخطبة، والصدّاق، والعقد، وصولا إلى إتمام مراسم الزفاف.

تعد الخطبة المنطلق الأول لبناء مشروع زواج ناجح، فهي أول مرحلة لحصول الاتفاق والاطمئنان بين الزوجين، إذ تعد أهم خطوة في الزواج، فإذا حسنت كان ناجحا ومثمرا، ولذلك وضع الدين الإسلامي مجموعة من القواعد الجوهرية في عملية الاختيار الزوجي، والتي تم ترجمتها في العديد من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، والتي ارتكزت أساسا على الدين والمخلّق الحسن، والملاحظ من خلال الدراسة أن العُرف في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6هـ/11-12م قد تماشى مع ذلك، فحرصوا على مُصاهرة العائلات التي اشتهرت بالصّلاح والدين، كما اهتموا بأن تكون الفتاة خالية من العيوب العقلية والبدنية التي تحول دون

أدائها لمهامها الزوجية، أما إذا ما أردنا الحديث عن المعايير التي كانت ترغبها المرأة في شريك حياتها، فالملاحظ من خلال الدراسة أنها كانت مقتضبة نوعا ما مقارنة بالرجل، وذلك راجع إلى طبيعة المجتمع من الجهة، وأحقية الولي بتزويج ابنته باعتباره الناظر لها، والقائم على أمرها. وعلى ضوء هذا يعالج هذا المقال إشكالية مفادها: ما هي التحضيرات اللازمة التي تسبق بناء الأسرة في كل من بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6هـ/11-12م؟ وهل تمكنت كتب النوازل الفقهية من تقديم صورة واضحة لها؟ وما هي أهم المعايير المتبعة في عملية الاختيار الزوجي؟ وهل كان للمرأة رأي في أمر زواجها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تتبع مراحل الخطبة في بلاد المغرب والأندلس من خلال النوازل المعروضة على فقهاء القرنين 5-6هـ/11-12م، وأهم العادات والتقاليد التي رافقتها، ومدى مساهمتها لتعاليم الدين الإسلامي، بالإضافة إلى مدى الحرية التي تمتعت بها المرأة خلال فترة الدراسة في التعبير عن رأيها في موضوع زواجها.

2. تحضيرات ما قبل البناء في بلاد المغرب والأندلس ما بين القرنين 5-6هـ/11-12م

1.2 . الخطبة:

تعتبر الخطبة¹ في الإسلام توطئة لعقد الزواج، وتمهيدا لحصول الرضا والقبول بين الرجل والمرأة، وهي مرحلة من مراحل البحث والاختيار التي تنتهي بارتباط غير ملزم، وقد شرعها الله سبحانه وتعالى قبل الارتباط بعقد الزوجية ليتعرف كل من الزوجين على صاحبه، ويكون الإقدام على الزواج على هدى وبصيرة²، وقد اتفق الفقهاء على مشروعيتها لما لها من دلالة من القرآن الكريم لقوله تعالى: " وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ ذَلِيلٌ " ³، واقتداء بسنته صل الله عليه وسلم حين خطب مغيرة ابن شعبه امرأة فقال له: " انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدَمَ بينكما " ⁴، أما عن ما شاع بين الناس من

تسمية للخاطب والمخطوبة ولفترة الخطبة، فالمقصود بها الرجل والفتاة المعقود عقدهما الشرعي بشكل صحيح، ولكن قبل أن تترف إليه⁵.

2.2 معايير اختيار الزوجين في بلاد المغرب والأندلس:

تعتبر عملية اختيار الزوجين لبعضهما من الشروط الأساسية للخطبة، كما تعد الركيزة الأساسية في مشروع الزواج، ولذلك وضع الإسلام مجموعة من القواعد والمعايير التي يستندل بها كل من الرجل والمرأة في عملية اختياره لشريك حياته، وهو ما أكدته الرسول ﷺ في عدة أحاديثه الشريفة منها قوله: " تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك "⁶، يتبين لنا من خلال الحديث أن الرسول ﷺ رغب في الزواج من ذات الدين والخلق لما له من عظيم الأثر في تكوين الأسرة مستقرة وفق نهج إسلامي صحيح، مع عدم إهمال المعايير الأخرى من جمال ومال وحسب ونسب، أما فيما يخص معيار قبول الرجل فقد ورد عن الرسول ﷺ أنه قال: " إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه، فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فئنة في الأرض وفساد عريض "⁷.

ولا تكاد معايير ومواصفات اختيار الزوجين لبعضهما في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين (5-6هـ/11-12م) تختلف عما حث عليه الدين الإسلامي، حيث تماشت مع العرف السائد آنذاك فحرصوا على مصاهرة العائلات التي اشتهرت بصلاح وأصالة الدين⁸، ويظهر ذلك جليا في نازلة ذكرها اللخمي عن رجل من أهل القران تزوج بـ كراً أبوها وأخوها من أهل القران، وطلب العلم⁹، بينما خطب رجل آخر بـ كراً، واشتهر هذا الأخير بحسنه في حاله وماله وجميع أسبابه، فزوجها القاضي منه بناءً على ذلك¹⁰.

وتجدر الإشارة إلى أن جمال المرأة يعد من أهم ما بحث عنه الرجال في حال اتخاذهم لقرار الزواج، وقد وردت العديد من الأمثال الشعبية التي أشارت إلى ذلك ومنها: " الشَّحْمَ زَيْنَ ومن فقدتْ حَزينَ "¹¹، في دلالة على رغبة الرجل من الزواج من المرأة الحسنة ذات الجسد الممتلئ¹²، ولذلك نجد أن بعض النسوة قمن بانتهاك حرمة شهر رمضان، والإفطار دون عذر

شرعي خوفا من انتقاص أجسامهن خاصة إذا قرب موعد زفافهن، وهو ما كان محل استنكار من قبل الفقهاء¹³.

2. 3 عذرية الفتاة وأثرها في عملية الاختيار الزوجي:

كما اكتسب موضوع عذرية¹⁴ الفتاة أهمية بالغة في المجتمع المغربي والأندلسي على حد سواء، لما له من دلالة على عفة الفتاة وشرفها، خاصة إذا ارتبط بموضوع الزواج، إذ نجد أن معظم الرجال فضلوا الزواج بالفتاة البكر صغيرة السن، خاصة وأن شرط البكورة ارتبط عادة بمفهوم العذرية في كثير من الأحيان، نظرا لأن البكر عند العامة هي بقاء الفتاة عذراء، وهو دليل على عفة المرأة وحسنها، فلا تكون المرأة عفيفة إلا إذا عفت فرجها¹⁵.

وللتأكد من عذرية الفتاة تم تخصيص امرأتين من ذوات الخبرة لتولي الكشف عليها، والشهادة بأنها بكرٌ عذراء¹⁶، ويرجع ذلك لتدليس الذي كان يقع من قبل بعض الفتيات اللواتي ادعين أنهن أبكار، على الرغم من أنه قد سبق لهن الزواج من قبل، حيث ذكر ابن الحاج نازلة عن رجل تزوج امرأة على أنها بكرٌ، فوجدها ثيب من زوجين¹⁷، وعلى الرغم من أن فقدان الفتاة لعذريتها عادة ما ارتبطت بممارسة علاقة جنسية كاملة، إلا أن الفقهاء قد ذكروا أسبابا أخرى يمكن أن يسقط بها غشاء بكارة الفتاة، وتذهب عنها عذريتها كالوثبة والحبيضة والتغيب¹⁸، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تفقد المرأة عذريتها عن طريق استعمال العنف والإكراه للنيل من شرفها، عن طريق الاغتصاب¹⁹، وقد ورد ذلك في عدة مفردات لدى الفقهاء، كالمغصوبة²⁰، أو المستكرهة²¹، أو المقتصة²²، ونجد أن ظاهرة الاغتصاب قد تعددت في مناطق متفرقة من بلاد المغرب والأندلس خلال فترة الدراسة، حيث تعرضت بعض الفتيات للاختطاف وممارسة مختلف أنواع الإكراه والاغتصاب، خاصة في الأماكن البدوية البعيدة، ومن النوازل التي نستدل بها ذلك رجلٌ اختطف ابنة عمه وقام باغتصابها، ولم يكفي بذلك بل قدمها للصنهاجين الذين تداولوا على اغتصابها لمدة ثلاثة أيام متتالية²³.

ونظرا لأهمية موضوع العذرية في المجتمع المغربي والأندلسي، وأن فقدان البنت لها من الأمور التي تجلب العار والدُّل للأسرة، عملت بعض الأسر على كتابة عقود لبناتهن اللواتي

فقدن عذريتهن إثر أمر خارج عن ارادتهن، كالاغتصاب أو السقوط، أو غيرها من الأمور التي ذكرها الفقهاء، والتي تبرا الفتاة من أي شبهة تطعن في شرفها وشرف أسرتها²⁴.

أما فيما يخص معايير الاختيار بالنسبة للمرأة فكانت مقتضبة نوعاً ما مقارنة بالرجل، إذ أنه نادراً ما رفضت المرأة من تقدم لخطبتها²⁵، على الرغم من أن المرأة الأندلسية كانت لها بعض الحرية في الاختيار أكثر من قرينتها في بلاد المغرب، وذلك راجع لطبيعة المجتمع القبلي والبدوي السائد آنذاك²⁶، ومن أمثلة ذلك ليلي معتقة الوزير أبي بكر بن الخطاب (ت528هـ) التي اشتهرت بجملها وعلمها ودينها، فظلت ترفض الخطاب الذين تقدموا إليها واحداً تلو الآخر²⁷، حتى تقدم لخطبتها قاضي غرناطة²⁸ آنذاك²⁹.

كما ذكرت كتب النوازل المعايير التي كانت تأخذها المرأة أو وليها بعين الاعتبار في عملية اختيار الزوج، كالكفاءة في الحال والمال والنسب³⁰، وأن يكون الرجل سليماً من العيوب كالبرص والجذام والجنون وغيرها من الأمراض المنتشرة آنذاك³¹.

4.2. الوسيط الخطبة:

أشارت بعض نوازل أن عملية الخطبة في بلاد المغرب والأندلس عادة ما كانت تتم بواسطة الخاطبة، والتي تعتبر همزة الوصل بين الرجل والمرأة، بحيث تعرف الخاطبة على مخطوبته، وتذكر له مواصفاتها، وتصف الخاطب وتعدد خصاله الحميدة التي قد تلفت انتباه المرأة أو وليها في شريك حياتها³²، كما تتأكد من أن الفتاة تخلو من الزوج وأنها ليست في عدة من طلاق أو وفاة³³، ونجد أن بعض أهل المغرب والأندلس قد استحبوا إقامة الخطبة بيوم الجمعة، نظراً لما له من قداسة بالنسبة للمسلمين في كل الحواضر الإسلامية³⁴.

كما كانت الخطبة تتم في كثير من الأحيان بواسطة الأهل والأقارب خاصة إذا كان الابن لا يزال صغيراً تحت وصاية أبيه، وما نستشف به على ذلك ما ذكره ابن سهل في نازلة عن "ابن عمار" الذي زوج ابنه من فتاه بكر وذكر أنه في ولايته، وشهد العدول على صلاح أمره ورشده³⁵، وفي نازلة أخرى زوج رجل ابنه وتطوع أن ينفق عليه من ماله مدة ثلاث سنوات، ويسكنه داراً من دياره، ويعطيه خمس ما يستغله من ضيعته³⁶.

من خلال النوازل السالفة الذكر يتضح لنا أن بعض الآباء عملوا على تزويج أبنائهم الذكور في سن مبكرة، خاصة في العائلات المقتدرة ماليا، حيث تحملوا عنهم كافة التزامات النكاح من معجل ومؤجل للنقد، إلا أن الملاحظ في هذا النوع من الزيجات المبكرة أنها عادة ما تنتهي بالفسخ، والتراجع عن الزواج من قبل الأبناء نظرا لصغر سنهم، وعدم وعيهم بالالتزامات المترتبة عن الزواج، بالإضافة إلى تنكرهم لشروط النكاح التي فُرضت عليهم من قبل آبائهم.

2. 5. مدة الخطبة:

على الرغم من أن المسائل الفقهية المعروضة في فترة الدراسة في كل من بلاد المغرب والأندلس لم تحدد بدقة مدة الخطوبة، إذ أنها عادة ما ارتبطت بظروف الخاطب وإمكاناته المادية والمالية، بالإضافة إلى الاتفاق الذي بني عليه أصل النكاح بين الخاطب وأهل مخطوبته، فقد تكون لأسابيع قليلة، أو قد تمتد لسنوات، ومما نستشف به على ذلك ما سئل عنه ابن رشد في رجل يقع بينه وبين صهره زوج ابنته، بقرب بناء الزوج عليها كالعام والعامين منازعة...³⁷، وما أورده ابن الحاج عن رجل كانت له ابنة من ثمانية أعوام، فحُطبت إليه، فأبى عن زواجها لصغرهما، ثم حشم فيها، فزوجهما على أن يدخل بها الزوج إلى انقضاء أربعة أعوام.³⁸

3- رأي المرأة في الزواج بين الاستئذان والجر:

أوردت كتب النوازل إشارات على أن بعض الفتيات تمت استشارتهن في مسألة زواجهن، في كل من بلاد المغرب والأندلس، خاصة في الأواسط الوجيهة، التي اشتهرت بالعلم، حيث تمتعت الفتاة فيها بنوع من الحرية في التعبير عن رأيها بمن تقدم لخطبتها، حيث ذكر ابن الحاج حين سئل عما يجرون عن النكاح، فأجاب: "ليس لأحد أن يجبر أحدا على النكاح، إلا الأب في ولده الصغير، والسيد في عبده ذكورا أو إناثا، والولي في يتيمه الذكر الصغير، وليس ذلك له في اليتيمة حتى تبلغ وترضى"³⁹.

كما ورد عن الرسول ﷺ عدة أحاديث في هذا الشأن، ومن بينها قوله ﷺ: " لا تنكح الأيم⁴⁰ حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت"⁴¹، ويُعتبر سكوت المرأة قبولا منها بالزواج إلا في الستة مواضع التالية:

1- إذا سبق العقد الاستئذان⁴².

- إذا زوجها عبد أو مكاتب، ومدير زوجها أخوها أو وليّ، ولا أب لها، فلا بُد أن تتكلم⁴³.

3- أن تكون بكرا يتيمة مُعَسَّأ⁴⁴ ليس عليها وصي.

4- إذا سبق لليتيمة مالٌ ونُسب في العقد معرفتهُ إليها إذا لم يكن لها وصي⁴⁵.

5- البكرُ التي يرشدها والدها ثم يزوجهَا، وأضاف الشعبي أن ابن الهندي قال : إذا أطلق الأب ابنته البكر من ولايته، فلا يزوجهَا إلا برضاها، ويسمع الشهود منها، وتقبض صداقها عينا كان أو عرضا، بينما قال بعضهم : أن له يزوجهَا بغير رضاها لأنها بكر، وسنة البكر أنها في ولاية أبيها في حجره، وإن عَسَتْ في حجابها⁴⁶.

6- البكر المُعَسَّس إذا زوجها أبوها⁴⁷.

4- الصداق وقيمتُه: تنوعت أشكال الصداق وتعددت، وذلك بحسب المكانة الاجتماعية للمرأة، والوضعية المالية للزوج، أو بحسب العُرف السائد في المنطقة، والملاحظ أن مهر النساء الاندلسيات كانت أكثر ارتفاعا مقارنة بنظيراتها في بلاد المغرب، بحيث لا يقدر على صداقهن إلى من كان من نفس مستواهن الاجتماعي⁴⁸، فوجد أن هناك من قدم لزوجته دوراً وجناتٍ وأشجاراً مثمرة⁴⁹، بينما أصدقها آخر مالاً وحلياً وثياباً⁵⁰، وهناك من وصل به الحدُّ إلى أن ساقَ لزوجته قرية بأكملها⁵¹، ويكون ذلك إما مشروطا من قبل وليّ الفتاة، أو عن طيب خاطر من قبل الزوج، وهو ما يدل على كرمه وسِعة ماله، وكانت قيمة الصداق في أحيان كثيرة محلا للتفاخر والتباهي بين الناس خاصة لدى العائلات الغنية⁵²، ومن ناحية أخرى نجد أن هناك من عجز عن تسديد قيمة الصداق المتفق عليه، وأشهد الناس على فقره وحاجته⁵³، أما فيما يخص مقدرا الصداق في البوادي فكان يسيرا مقارنة بالمدن إذ يذكر اللخمي أن دفع المهر

يكون وقت البناء، بحيث لا يُعين زمنه ولا قيمته، بل يكون يسيراً ومحدوداً ثابتاً⁵⁴، وأضاف المازري أنه لا يزيد لجمال، ولا ينقص لثُبح⁵⁵.

5- جهاز العروس: يتبين لنا من خلال مختلف النوازل الواردة على فقهاء القرنين 5-6هـ/ 11-12م أن جهاز العروس كان متبايناً في مكوناته بين البساطة والتكلف، كما كان بائعاً على المكانة الاجتماعية للمرأة، بحيث كانت العائلات تتباهى وتتفاخر بمقدار ما تأخذة ابتهم معها إلى بيت الزوجية⁵⁶، ويمكن القول أن جهاز المرأة الأندلسية كان أفخر وأكثر من جهاز المرأة في بلاد المغرب وذلك بحكم الثراء المالي من جهة، وكذا التقدم الحضاري والصناعي الذي عرفته الأندلس مقارنة ببلاد المغرب، حيث اشتهرت بازدهار الصناعات النسيجية، واختصاص كل مدينة بصناعة معينة⁵⁷، وجرت العادة أن تتجهز العروس بمقدار الصداق المقدم لها من قبل الزوج، حيث تقتني به ما تحتاجه في بيتها الجديد، وقد أوقع هذا العُرف السائد في بلاد المغرب والأندلس، العديد من الخلافات بين أب الزوجة وصهره حول مدى تناسب جهاز العروس مع قيمة صداقها⁵⁸، ومن جملة الثياب التي تجهزت بها النسوة نذكر المحشو⁵⁹ والقميص والسرراويلات⁶⁰، الغفارة⁶¹.

أما الجهاز في البوادي والقرى فاشتهر ببساطته مقارنة بجهاز العروس في المدن الذي كان فخماً وباهضاً كما ذكر سابقاً، فهو عبارة عن فرش ولحاف، بالإضافة إلى بعض الملابس العادية والحُلّي⁶².

6 - مشاكل الأسرة: واجهت الأسرة الأندلسية والمغاربية العديد من المشاكل التي عصفت بكيانها، وزعزعت طمأنينتها، ولعل من أهمها مسألة غياب الزوج سواء كان ذلك بداعي التجارة، أو الجهاد، أو حتى أداء فريضة الحج، وقد عانت المرأة من طول غياب زوجها من ناحية المادية بسبب النفقة، وتسيير الشؤون المالية للأسرة⁶³، أو من ناحية احتياجاتها الجنسية من جهة أخرى، ولذلك نجد أن بعض النسوة اشترطن عدم مغيب أزواجهن لمدة زمنية تحد في عقد الصداق، فإن أخل الزوج بهذا الشرط فإن أمر الزوجة بيدها، فإن شاءت طلقته، وإن شاءت انتظرت حتى يعود، وقد اختلفت سنين المغيب المشروطة من زوجة لأخرى⁶⁴.

بالإضافة إلى ذلك ساهمت مسألة العنف (جسدي أو لفظي) التي تعرضت له بعض النسوة في بلاد المغرب والأندلس في وقوع العديد من المشاكل بين الزوجين خلال فترة الدراسة، على الرغم من تعهد الأزواج في عقود النكاح بالإحسان لزوجاتهم، وعدم إيذائهن أو الإضرار بهن⁶⁵، ومما نستشف به على ذلك امرأة شكت زوجها إلى القاضي بعد أن قطع صفاتها وتركها جمعة⁶⁶، بينما هدد آخر زوجته بالقتل في حال ما إذا أنجبت له بنتا⁶⁷.

7. تحليل النتائج:

تعتبر تحضيرات بناء الأسرة في كل من بلاد المغرب والأندلس من أهم المواضيع التي شغلت حيزا واسعا من الأسئلة الواردة على فقهاء القرنين 5-6هـ/11-12م، حيث تحمل في طياتها العديد من الحثيات التي تبين لنا مراحل بناء الأسرة، بداية من الخطبة باعتبارها الخطوة الأولى لحصول الرضا والقبول بين الخاطب ومخطوبته، أما فيما يخص عملية الاختيار الزوجي فقد استندت إلى عدة معايير، وذلك باعتبارها الركيزة في تكوين الأسرة، حيث سارت العادة في بلاد المغرب والأندلس على ضوء القواعد والمعايير التي وضعتها الشريعة الإسلامية في اختيار كلا الزوجين لبعضهما.

8. خاتمة: من خلال ما تعرضنا له في هذا البحث نستنتج جملة من النقاط المهمة التي تعتبر كنتيجة لهذا البحث، حيث أبرزت لنا الدراسة أن كتب النوازل الفقهية تعد من أهم المصادر التي يُمكن من خلالها دراسة الواقع الاجتماعي لبلاد المغرب والأندلس خلال القرنين (5-6هـ/11-12م)، وذلك نظرا لما تحمله في طياتها من محلية وواقعية، بحيث تمكن المطلع عليها من أخذ صورة واضحة على موضوع الزواج ومختلف التحضيرات التي تسبقه، بداية من الخطبة التي تعد من أهم مراحل الزواج باعتبارها خطوة للتعارف بين الزوجين، وعلى الرغم من أن عادات الخطبة قد اختلفت نوعا ما بين كل من بلاد المغرب والأندلس من جهة، وبين الحواضر والبادية من جهة أخرى، إلا أنه في مجملها كانت فترة للتعارف، ومحاولة كسب الود، عن طريق تبادل الهدايا في المناسبات والأعياد المختلفة، والملاحظ أيضا من خلال هذه الدراسة أن المرأة الأندلسية تمتعت بنوع من الحرية من ناحية الاختيار الزوجي، والتعبير عن رأيها في اختيار

شريك حياتها، مقارنة بالمرأة المغربية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع القبلي من جهة، بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي والثقافي الذي تمتعت به المرأة الأندلسية.

9- قائمة المراجع:

● المؤلفات:

- إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع -الذهنيات - الأولياء)، ط01، دار الطليعة، بيروت، 1993.
- ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح إحسان عباس، ج01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط01، 1987.
- ابن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج09، مؤسسة قرطبة، د ب ن، ط02، 1994.
- أبو الأصغ عيسى بن عبد الله ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام المعروف "بالأحكام الكبرى، تح نورة مُحمَّد التوجيهي، ج01، د ب ن، د ت ن، ط01، 1995.
- أبو الحسن اللخمي القيرواني، فتاوى، تح حميد ابن مُحمَّد لحمز، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، د س ن.
- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المنتقى شرح موطأ مالك، تح مُحمَّد عبد القادر أحمد عطا، ج05، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1999.
- أبو الوليد مُحمَّد ابن أحمد ابن رشد القرطبي، فتاوى ابن رشد، تح المختار ابن الطاهر التليلي، ج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1987.
- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، صلة الصلة، تح شريف أبو العلا العدوي، ج03، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط01، 2008.
- أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تح شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج03، ط خ، دار الرسالة العالمية، بيروت، 2009.

- أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تح شعيب الأرناؤوط وآخرون، ج 03، ط خ، دار الرسالة العالمية، بيروت، 2009.
- أبو عبد الله محمد ابن الحاج التجيبي، نوازل ابن الحاج التجيبي، تح أحمد شعيب اليوسفي، ج 03، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، ط 01، 2018.
- أبو عبد الله محمد ابن علي المازري التميمي، فتاوى المازري، تح الطاهر المعموري، الدار التونسية ومركز الدراسات الإسلامية بالقبروان، تونس، د ط، 1994.
- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن الكثير، دمشق، ط 01، 2003، ص 1298هـ.
- أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط 03، 2002.
- أبو عمر يوسف ابن عبد البر، التمهيد والاستذكار (موسوعة شروح الموطأ)، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج 20، مركز هجر، القاهرة، ط 01، 2005.
- أبو عمران الفاسي، فقه النوازل على المذهب المالكي / فتاوى الإمام أبي عمران الفاسي، تح محمد البركة، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د ط، 2010.
- أبو مطرف عبد الرحمن الشعبي، الأحكام، تح الصادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 01، 1992.
- أبو يحيى عبيد الله الزجالي القرطبي، أمثال العوام في الأندلس، تح: محمد بن شريفة، ج 2، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، المغرب، د ط، 1975.
- أحمد ابن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح إحسان عباس، ج 01، دار الصادر، بيروت، د ط، 1968.
- أحمد أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي، السنن الكبرى، تح حسن عبد المنعم شلبي، ج 05، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 2001.

- أحمد بن سعيد بن بشتغير، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي، تح قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت، ط01، 2008.
- أحمد بن مُحمَّد بن المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 02، المطبعة الأميرية، القاهرة، د ط، 1922.
- أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تح: مُحمَّد حجي، ج 3، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط03، 2013.
- البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح مُحمَّد الحبيب الهيلة، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2002.
- جمال الدين أبو الفضل ابن المنظور، لسان العرب، مج06، د ط، دار الصادر، بيروت، د س ن.
- راوية عبد الحميد شافع، المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط01، 2006.
- السيد سابق، فقه السنة، ج02، دار الكتاب العربي، بيروت، ط02، 1973.
- شمس الدين مُحمَّد ابن علي الداودي، طبقات المفسرين، تح لجنة من العلماء بإشراف الناشر، ج01، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د س ن.
- صالح عبد السميع الآبي الزهري، جواهر الاكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الامام مالك إمام دار التنزيل، ج02، مكتبة الثقافة، بيروت، د ط، د س ن.
- صلاح خالص، إشبيلية في القرن الخامس للهجرة دراسة أدبية تاريخية، دار الثقافة، بيروت، د ط، 1965.
- عبد الجواد رجب إبراهيم، المعجم العربي لأسماء اللابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية إلى العصر الحديث، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002.

- عبد الله معصر، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007.
- القاضي عياض وولده مُحمَّد، مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام، تح مُحمَّد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1997.
- مُحمَّد ابن أحمد ابن جزى، القوانين الفقهية، تح مُحمَّد أحمد القياتي وسيد الصباغ، دار الأندلس الجديدة، مصر، ط01، 2008.
- مُحمَّد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تح بشار عواد معروف، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1996.
- واشنطن ايرقنغ، أخبار سقوط غرناطة، تر هاني يحي نصري، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط01، 2000.
- R.P.A DOZY : Dictionnaire Détaillé des Noms des Vêtements chez les Arabes, Librairie du Liban, Beirut, Amsterdam, 1845

● المقالات:

- إبراهيم القدري بوتشيش، الحب في العلاقات الزوجية العائمة المغربية خلال العصر الوسيط مساهمة في دراسة تاريخ المشاعر الإنسانية (ق 5-6 هـ/11-12م)، مجلة عصور الجديدة، المجلد 02، العدد 05، 2012، ص ص 28-41.
- يوسف عبد الله الشريفين وأحمد صالح بني سلامة، المضامين التربوية في الخطبة وأحكامها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مج 1، عدد 33، الإسكندرية.

10- الهوامش:

¹ الخِطْبَةُ: لغة بالكسر فهو خاطبٌ وخطابٌ مبالغة به شمي، واختطبه القوم دعوه إلى تزويج صاحبته، أنظر: أحمد بن مُحمَّد بن المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 02، المطبعة الأميرية، القاهرة، د ط، 1922، ص 236.

² السيد سابق، فقه السنة، ج02، دار الكتاب العربي، بيروت، ط02، 1973، ص24.

³ سورة البقرة، الآية 235.

⁴ محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تح بشار عواد معروف، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1996، ص383.

⁵ يوسف عبد الله الشريفين واحمد صالح بني سلامة، المضامين التربوية في الخطبة وأحكامها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مج 1، عدد 33، الإسكندرية، د س ن، ص 997.

⁶ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن الكثير، دمشق، ط01، 2003، ص 1298هـ.

⁷ الترمذي، المصدر السابق، ج02، ص 381.

⁸ أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تح: محمد حجي، ج 3، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط03، 2013، ص 160.

⁹ أبو الحسن اللخمي القيرواني، فتاوى، تح حميد ابن محمد لحر، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، د س ن، ص 75.

¹⁰ أبو الأصبع عيسى بن عبد الله ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى، تح نورة محمد التويجيري، ج01، د ب ن، د ت ن، ط01، 1995، ص ص 216-217.

¹¹ أبو يحيى عبيد الله الزجالي القرطبي، أمثال العوام في الأندلس، تح: محمد بن شريفة، ج 2، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، المغرب، د ط، 1975، ص 34.

¹² إبراهيم القدري بوتشيش، الحب في العلاقات الزوجية العائمة المغربية خلال العصر الوسيط مساهمة في دراسة تاريخ المشاعر الإنسانية (ق 5-6 هـ/11-12م)، مجلة عصور الجديدة، المجلد 02، العدد 05، 2012، ص29.

¹³ الونشريسي، المصدر السابق، ج02، ص ص 487-488.

¹⁴ **الْعُدْرَة:** البكارة، قال ابن الأثير: العذرة ما للبكر من الالتحام قبل الافتضا، ويقال جارية عذراء: يكثر لم يمسه رجل، قال ابن الأعرابي وحده: شُمت البكر عذراء لضيقها، من قولك تعذر عليه الأمر، أنظر: أبو الفضل ابن المنظور، لسان العرب، مج04، د ط، دار الصادر، بيروت، د س ن، ص551؛ وفي الاصطلاح: هي التي توطأ بعقد صحيح، أو بعقد فاسدٍ جاري مجرى الصحيح، أنظر: عبد الله معصر، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007، ص35.

¹⁵ أبو الوليد محمد ابن أحمد ابن رشد القرطبي، فتاوى ابن رشد، تح المختار ابن الطاهر التليلي، ج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1987، ص1309.

¹⁶ أبو عبد الله محمد بن الحاج التجيبي، نوازل ابن الحاج التجيبي، تح أحمد شعيب اليوسفي، ج03، ط01، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 2018، ص449.

¹⁷ نفسه، ج03، ص456.

¹⁸ أبو مطرف عبد الرحمن الشعبي، الأحكام، تح الصادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط01، 1992 ص391؛ أحمد بن سعيد بن بشتغير، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي، تح قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت، ط01، 2008، ص359؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص452.

¹⁹ **الاعتصاب:** لغة من العَصَب وهو أخذ الشيء ظلماً، وجاء في الحديث أنه غَصَبَهَا نفسها، أي واقعها كَرْهًا، أنظر: ابن المنظور، لسان العرب، مج01، ص648؛ وقال فقهاء المالكية أن العَصَب هو أخذ المال قهراً تعدياً دون خراية، كما استعملوا المصطلح للدلالة على اعتصاب العرض أو الإكراه، فقالوا في المرأة توجد حاملاً ولا زوج لها، فنقول أنها استكرهت، أو جاءت تدمي إن كانت بكراً، أنظر: صالح عبد السميع الآبي الزهري، جواهر الاكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الامام مالك إمام دار التنزيل، ج02، مكتبة الثقافة، بيروت، د ط، د س ن، ص148، أبو عمر يوسف ابن عبد البر، التمهيد والاستذكار (موسوعة شروح الموطأ)، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج20، مركز هجر، القاهرة، ط01، 2005، ص ص202-203.

²⁰ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص457.

²¹ الشعبي، المصدر السابق، ص346؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص572.

²² أبو عمران الفاسي، فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوى الإمام أبي عمران الفاسي، تح محمد البركة، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د ط، 2010، ص111.

- ²³ الونشريسي، المصدر السابق، ج09، ص573.
- ²⁴ الشعبي، المصدر السابق، ص461 ؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص456-457.
- ²⁵ إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع -الذهنيات -الأولياء)، ط01، دار الطليعة، بيروت، 1993، ص23.
- ²⁶ صلاح خالص، إشبيلية في القرن الخامس للهجرة دراسة أدبية تاريخية، دار الثقافة، بيروت، د ط، 1965، ص93.
- ²⁷ القادري بوتشيش، الحب في العلاقة الزوجية، ص32.
- ²⁸ **غرناطة:** تُعرف أيضا بأغرناطة، تعد من أقدم مدن البيرة، كان أكثر سُكانها من اليهود حتى نُسبت إليهم، تعتبر آخر معاقل المسلمين بالأندلس، حيث سقطت سنة 897هـ/1492م بيد ملكي قشتالة والأراغون فرديناند وإزابيلا، أنظر: شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج04، دار الصادر، بيروت، د ط، د س ن، ص195 ؛ ابن الخراط الإشبيلي وأبو مُجد الرشاطي، الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تح إيميليو مولينا وخايننتو بوسك بيلا، د ط، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ومعهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1990، ص174، واشنطن ايرقنغ، أخبار سقوط غرناطة، تر هاني يحيي نصري، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط01، 2000، ص405 وما بعدها.
- ²⁹ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، صلة الصلة، تح شريف أبو العلا العدوي، ج03، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط01، 2008، ص455.
- ³⁰ ابن سهل، المصدر السابق، ج01، ص198، 217-218 ؛ ابن رشد، المصدر السابق، ج01، ص284.
- ³¹ أبو عبد الله محمد ابن علي المازري التميمي، فتاوى المازري، تح الطاهر المعموري، الدار التونسية ومركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، تونس، د ط، 1994، ص122،
- ³² الونشريسي، المصدر السابق، ج3، ص121، 190 ؛ ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح إحسان عباس، ج01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط01، 1987، ص165 ؛ القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص23.

- ³³ الشعبي، المصدر السابق، ص 461.
- ³⁴ البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح مُحمَّد الحبيب الهيلة، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2002، ص182 ؛ القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص23.
- ³⁵ ابن سهل، المصدر السابق، ج01، ص203.
- ³⁶ ابن رشد، المصدر السابق، ج01، ص812.
- ³⁷ نفسه، ج03، ص1556.
- ³⁸ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص363.
- ³⁹ نفسه، ج03، ص441.
- ⁴⁰ الأيم: في اللغة العزوبة، وتطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرا كانت أو ثيبا، ثم اختلف العلماء في المراد بها، فقال الفقهاء أن المقصود بها في الحديث الثيب، لأنها جعلت مقابلة للبكر، أنظر: يحي ابن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج09، مؤسسة قرطبة، د ب ن، ط02، 1994، ص291.
- ⁴¹ أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تح شعيب الأرناؤوط وآخرون، ج03، ط خ، دار الرسالة العالمية، بيروت، 2009، ص433.
- ⁴² أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المنتقى شرح موطأ مالك، تح مُحمَّد عبد القادر أحمد عطا، ج05، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1999، ص12.
- ⁴³ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص ص54-55.
- ⁴⁴ العانس: هي التي كبرت وعجزت في بيت أبيها، ويقال عنسها أهلها أي حبسوها عن الأزواج حتى جازت فناء السن، أنظر: ابن المنصور، لسان العرب، مج06، ص149.
- ⁴⁵ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص ص54-55.
- ⁴⁶ الشعبي، المصدر السابق، ص472 ؛ ابن بشتغير، المصدر السابق، ص414.

- ⁴⁷ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص 55.
- ⁴⁸ القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص28.
- ⁴⁹ ابن رشد، فتاوى، ج02، ص 953، 224-225، ؛ الشعبي، المصدر السابق، ص 459-460.
- ⁵⁰ اللخمي، المصدر السابق، ص 70-71 ؛ ابن رشد، فتاوى، ج03، ص 1228 ؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص 298 ؛
- ⁵¹ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص 392.
- ⁵² القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص28.
- ⁵³ المازري، المصدر السابق، ص131.
- ⁵⁴ اللخمي، المصدر السابق، ص74.
- ⁵⁵ المازري، المصدر السابق، ص143.
- ⁵⁶ القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص 28-29.
- ⁵⁷ أحمد ابن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تج إحسان عباس، ج01، دار الصادر، بيروت، دط، 1968، ص201.
- ⁵⁸ ابن سهل، المصدر السابق، ج01، ص 241 ؛ ابن رشد، فتاوى، ج01، ص 188-189 ؛ أبو عمران الفاسي، المصدر السابق، ص 109؛ المازري، المصدر السابق، ص 120 ؛ القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص28.
- ⁵⁹ عبد الحواد رجب إبراهيم، المعجم العربي لأسماء اللابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية إلى العصر الحديث، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002، ص 343-344 ؛ R.P.A DOZY : Dictionnaire Détaillé des Noms des Vêtements chez les Arabes, Librairie du Liban, Beirut, Amsterdam, 1845, P 142-143.
- ⁶⁰ ابن رشد، فتاوى، ج03، ص 1558 ؛ راوية عبد الحميد شافع، المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط01، 2006، ص82 ؛ Dozy , po-cit , p203-208 ؛
- ⁶¹ المقرئ، المصدر السابق، ج01، ص 223 ؛ القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص29.

- ⁶² عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية الأربطين ومستهل الموحدين "عصر الطوائف الثاني" (510-546هـ) (1116-1151م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1988، ص302 ؛
القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، ص29.
- ⁶³ الشعبي، المصدر السابق، ص395 ؛ ابن سهل، المصدر السابق، ج01، ص279 ؛ ابن رشد، فتاوى،
ج03، ص ص 1460-1461 ؛ المازري، المصدر السابق، ص123 ؛ ابن بشتغير، المصدر السابق،
ص359.
- ⁶⁴ الشعبي، المصدر السابق، ص ص 372-373.
- ⁶⁵ ابن بشتغير، المصدر السابق، ص412 ؛ الشعبي، المصدر السابق، ص ص 467-468.
- ⁶⁶ الشعبي، المصدر السابق، ص410.
- ⁶⁷ ابن الحاج، المصدر السابق، ج02، ص276.